كما فى قولك جاءنى زيد بل عمرو ونعم لا يقع فى كلام الله تعالى لانه يستلزم عدم الفصاحة كما قيل بل الصحيح جواز وقوع الغلط عليه
سبحانه قوله قلت قد اخذ هذا ايضا يمكن ان يجاب ايضا بان فى البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه فى حكم
تكرير العامل واما فى التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففى البدل زيادة تقرير ليس فى التاكيد قوله فكان
الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح قال الفاضل المحشى واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما
يتفرع على اختلاف العبارة وهو ان السكاكى لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء فى التمثيل ببدل الاشتمال واردفه
ببدل البعض واخرهما بدل الكل بناء على ان الايضاح فى بدل الاشتمال اظهر منه فى بدل البعض كما انه فى بدل البعض اظهر
منه فى بدل الكل مع ان الكلام فى مخصصات المسند اليه والتخصيص فى الاولين اظهر والمصنف لما اقتصر على التقرير ابتدا
فى التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه فى ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه
الاحسنية انما يتم لو ذكر الايضاح وحده فى عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير و
الجواب ان قوله مع ان الكلام فى مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع فى العلية بشهادة مع فلا يعارض
الظهور فى الايضاح بالظهور فى التقرير فافهم قوله للجمع المطلق الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه
لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل فى قولهم الماهية من حيث هى هى والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب
من ان قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع بلا تقييد قوله اى لثبوت الحكم
للتابع والمتبوع هذا التفسير انما يظهر فى عطف المفرد على المفرد واما فى عطف الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو فلا
وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور فى المتن قال فى شرحه للمفتاح قد تقرر فى علم النحو ان الواو والفاء
وثم وحتى تشترك فى افادة الجمع فى ذات مثل قام وقعد زيد او فى حكم مثل جاء زيد وعمرو او فى الوجود مثل جاءنى زيد
وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعنى قام وقعد زيد ينبغى ان يعد من قبيل الجمع فى الوجود بناء على انه من عطف
الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين محذوف فان قيل لعله جعله من قبيل الاشتراك فى الذات
من جهة المعنى قلنا فح يلزم ان يجعل اكل زيد وشرب زيد من قبيل الاشتراك فى الذات لا فى الوجود وهو خلاف ما صرح
به المحققون قوله من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية فيه اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند
ذكره الفاضل المحشى واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان المعتبر فى باب العطف هو التعدد والتميز بحسب الوقوع فى الازمنة

اما على سبيل التعاقب او التراخى يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك ان تقول بعد تسليم ان ذكر المعية
ليس على سبيل الاستطراد الحكم بان المعتبر من التفصيل فى باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع فى الازمنة على احد الوجهين
بالنظر الى الواقع بناء على انه ليس لنا حرف عطف تدل بحسب الوضع على المعية فى الزمان المستلزم لتعدد المسند لا
انها لو وجدت لم تكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر فى شىء نعم يجى قول الشريف المعتبر فى باب العطف منقوض بحتى
فان المعنى المذكور غير معتبر فيها اصلا على ما حققه الشارح فاما ان يقال قصد المحشى بيان الامتياز بحسب الخارج لتعلقه
عليه بحسب الذهن الذى هو المعتبر فى حتى او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع فى زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن
واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى فى بعض موارد فبحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل
قوله واحترز بقوله مع اختصار الخ قال ره فى شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى على انه لو لم يقيد فى الصورتين يعنى فى تفصيل
المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره فى اول احوال المسند اليه
من ذلك الشرح من ان المناسبة هى المعتبرة فى هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان
يحضر المقتضى لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضى قد يكون امرا اخر
سوى ما ذكر وان ذلك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى قوله واحترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو وبعده بيوم او سنة يريد
ان فيه تفصيل المسند مع ان مبناه ليس العطف على المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم وروده لكن يقال
قولكم او العطف على المسند اليه ليكون منشأ التفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقق ذلك التفصيل من غير
ان يكون العطف منشأ له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك العطف لحصوله بدونه ولك ان تقول فى توجيه
الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى ما ل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو
لم يذكر قيد الاختصار لتوهم وروده ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل فى المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما فى
فائدة الاختصار الاول قال واحترز به عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو وبعده بيوم او سنة كما فى المختصر لكان اظهر
قوله ترتب اجزاء ما قبلها وهمنا التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر فى حتى كما صرح به فى مغنى اللبيب وغيره ان
يكون معطوفها بعضا من جميع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كالجزء نحو اعجبتنى الجارية
حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها ذا تعدد فى الجملة حتى يتحقق فيه بعض ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج الى التاويل

Copyright © King Saud University